الدور المحوري للمشروعات الصغيرة فى تحقيق خطط التنمية المستدامة للدول النامية مع إشارة خاصة للقُطر المصري

علاء حسيني سلامه أحمد النجار
باحث ماجستير – كلية التجارة – جامعة الزقازيق
معيد بقسم إدارة أعمال – معاهد العبور للتكنولوجيا

مقدمة

تولي الاوساط الاقتصادية والاجتماعية واهتماما واضحا خلال الفترة الحالية لمنشأت الاعمال الصغيرة وابراز دورها التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وليس غريباً هذا الاهتمام اذ أثبتت تجارب دول العالم المتقدمة أن مشأت الاعمال الصغيرة قادرة علي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ان هيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم و أطيت ما تستحقة من اهتمام في القوانين والتشريعات ومنحت الفرصة لأثبات ذاتها و الوقوف علي قدميها .

والشواهد التاريخية تؤكد أن منشات الاعمال الصغيرة تمثل الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة في بلدان العالم المتطورة ، فذلك المشغل الصغير قد انبثق عنه مصنع كبير،و هذا المحل التجاري المتواضع قد تطور ليصبح شركة تجارية ضخمة ، وذلك الحقل الزراعي المحدود بمساحته و إمكاناته قد انطلق ليصبح حقلا زراعياً واسعا ومما يؤكد ذلك أن الثورة الصناعية التي شهدتها إنجلترا و فرنسا و ألمانيا في القرن الثامن عشر لم تأت من فراغ وإنما انطلقت هذة الثورة من المشاغل الصناعية الصغيرة التي كانت موجودة آنذلك .

والمشاريع الصغيرة الفردية تمثل الأساس الذي قام علية التطور الرأسمالي تاريخيا
فهي تمثل صلب نموذج المنافسة التامة في النظرية الجزئية كما عكستة النظرية الكلاسيكية المحدثة في مفهومها للمنافسة الذرية .

وقد كثر في الفترة الأخيرة الحديث عن قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفه علي مواكبة المستجدات وتحصين الذات لمواجهة العولمه ولاسيما أن المستقبل – من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات – يعد بعالم متقارب يعرف باسم القريه العالمية التي تتسم بشددة المنافسة الاقتصادية فضلا عن تراجع عوامل الانتاج التقليدية مثل رأس المال والعنصر البشري امام تكنولوجيا المعلومات ومن ثم فان الميزة النسبية او التفاضلية لاقتصاديات الودل المختلفة ، وستحدد بناء علي مدى سيطرتها علي العلم و تكنولوجيا المعلومات و تطويعها لخدمة تلك الاقتصاديات و الاعتماد علي الابداع و الابتكار و التطويرالمستمر لجميع الانشطة .

المشكلة البحثية

تتمحور مشكلة البحث فى دراسة واقع المشروعات الصغيرة فى الاقتصاد بشكل عام وفي الاقتصاد المصري بشكل خاص ، ومن المفترض ان لهذه المشروعات دورا حاسما فى الشأن الاقتصادى الاجمالى نظرا للامكانيات البشرية والمادية والمتوافرة والناتجة عن تراكم تاريخى فى مجال الابداع والابتكار فى المجال الحرفى والخدمى والذى يمارسة الافراد او الاسر فى المدن والريف المصري ،والتى تركت بصماتها فى الكثير من الصناعات التى اشتهرت عبر التاريخ وما زالت تنمو وتتطور فى حاضرنا ،بل انها تمثل وجها متميزا للمهارات اليدوية الابداع الفردى بل وللثقافة والتراث لتشكل رسالة حضارية للمجتمع قابل للتطور والنمو .

والسؤال الان :ما مستوى كفاءة عمل هذه المشروعات وهل تلبى الطموح ام ان هناك ما يمكن تقديمة لاقتصاد تطمح ادارتة فى ازالة العوائق والصعوبات ما امكن كى يمكن له يدخل مرحلة جديدة من التحدى فى سوق متبدل يحدد مقومات العمل فية الكبار فقط ! .

التساؤلات البحثية

١- ما هو الدور المحوري للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية
٢- ماهو دور الدولة في تمويل المشروعات الصغيرة
٣- هل لدي الأفراد والمجتمع الوعي الكافي الذي يؤهلها أن تستثمر في المشروعات الصغيرة
٤- ما هي الأسس المستخدمة في المشروعات الصغيرة
٥- ما هو مفهوم المشروعات الصغيرة وماهي المعايير المستخدمة في تصنيفها
٦- ما هو واقع المشروعات الصغيرة في مصر
٧- كيف تبدو المشروعات الصغيرة في الدول العربية وخاصة مصر
٨- ماهي الأفاق المستقبلية لهذه المشروعات في مصر وأثرها الحقيقي في التنمية الأقتصادية

الأهمية العلمية والعملية للدراسة

تبرز اهمية البحث في كونه محاولة جادة للمساهمة في ترسيخ أهمية المشروعات الصغيرة لمحاولة النهوض بالإقتصاد القومي وتوضيح العلاقة القوية التي تربط المشروعات الصغيرة بالتنمية كأحد أهم ركائز التنمية الأقتصادية من خلال معرفة الدور الذى تؤدية المشروعات الصغيرة فى الاقتصاد الوطنى و خاصة فى الشأن الاقتصادى فى مصر حاليا انطلاقا من القدرات البشرية والمتوافرة فى مجال التجارة والحرف وغيرها فضلا عن التراث المتراكم والذى يعكس غنى ملحوظا فى الافكار التى يمكن ان تكون قاعدة انطلاق لانشاء مثل هذه المشروعات .

ان اهمية المشروعات الصغيرة ترتكز على كونها تتميز بالاتى :

- الميزة الرئيسية لهذه المشروعات هى انتشارها الجغرافى الواسع وخاصة فى المناطق الريفية الامر الذى يدل على عدم حاجة هذه المشاريع الماسة لوجود بنية تحتية متكاملة بل تستفيد من الوسائل المتاحة فى المناطق التى تنشا بها.
- امكانية استثمار يد عاملة باجور ملائمة فى الارياف لاتتميز بالمهارة العالية وهو ما يكفى للعمل بمشاريع كهذه فضلاً عن امكانية هذه المشاريع فى زيادة مهارة العاملين فيها و رفع سويتهم الانتاجية .
- المساهمة فى حل مشكلة البطالة التى تعانى منها معظم الدول وخاصة المناطق الريفية فيها.
- المساهمة فى ترسيخ الامن الاجتماعى لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة .
- الحد من الهجرة من الريف الى المدينة التى تعد من اهم المشاكل فى الدول العالم الثالث .
- توزيع الدخل بشكل افضل وتحفيز الافراد على الابداع والعطاء .وايجاد العدالة فى التنمية الاقتصادية .
- خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها .

الأهداف العامة والخاصة بالدراسة

يهدف البحث الى تحسين واقع هذه المشروعات من خلال التركيز على ايجاد اسلوب ملائم لادراتها ورعايتها والتعرف على المعوقات التى تحول دون مساهمتها اللازمة فى تنمية اقتصاد يحاول ايجاد مكان مناسب لها فى رقعة متحركة تقودها وتوجهها منظمات لها من العراقة واسلوب العمل المتطور ما يجعلها قادرة على السيطرة الاستراتيجية على اسواق العالم التى تتحول بالتدريج الى اسوق مفتوحة ومتجانسة من حيث طبيعة كل من الطلب والعرض لدرجة كبيرة مع التشابه المتنامى بسلوك المستهلك فى هذه الاسواق وذلك من خلال عدة محاور أساسية في البحث وهي كالأتي :

١- المساهمة في نشر ثقافة أهمية المشروعات الصغيرة والأشارة الي عوائد الأستثمار فيها والانعكاسات القومية والأجتماعية جراء ذلك .
٢- عرض وتحليل أدوات الاستثمار في المشروعات الصغيرة .
٣- محاولة تسليط الضوء علي سبل نهوض الاقتصاد في الدول النامية وخاصة مصر.

الدراسات السابقة

سنتناول الدراسات السابقة للوقوف على أهمية ودور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن خلال التتبع والبحث في الكتب وشبكة الإنترنت من أجل التوصل إلى دراسات تتحدث في إطارٍ متقاربٍ من هذه الدراسة فقد تم العثور على الدراسات التالية:

١-دراسة ميساء حبيب سلمان (٢٠٠٩) بعنوان (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية)- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية-: تناولت الباحثة في دراستها تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة إستراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سورية.

٢-الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة (المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية). تحاول هذه الدراسة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها، وذلك لمحاولة حل مشاكل الفقر والبطالة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى. كما تهدف إلى التعرف على تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها، والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة. ومعرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة، والتعرف على خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة، والصعوبات التي تواجهها، وأخيراً عملت الدراسة على محاولة تحديد إستراتيجية مستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها في المستقبل.

٣-دراسة إدريس محمد صالح (٢٠٠٩): بعنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية): وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن مشكلة أصحاب المشروعات- من وجهة نظرهم- ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات.

ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

٤-دراسة رامي زيدان (٢٠٠٥): بعنوان (تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية): وقد نُفذت الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ – ٢٠٠١، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول. كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءً منها مهدد بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

٥-دراسة Stoner (1983): أكدت هذه الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة، حيث أجريت الدراسة على (٤٥١) مؤسسة صناعية صغيرةً في الولايات المتحدة الأمريكية، تهدف إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة / التكنولوجيا، والقوى العاملة، والعوامل الاقتصادية، وأثر ذلك في بقاء واستمرار هذه المؤسسات، ووجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

٦-دراسة Decarlo and Lyons (1980): نُفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصناعية الصغيرة في بريطانيا، حيث بينت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقارها للتخطيط الاستراتيجي بشكل عام، وأن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات، والأهداف والخطط التي تسهم في تحقيق فرص أكبر لنموها وبقائها في دنيا المشروعات، وأن ذلك يتم من خلال تحقيق الانسجام بين عوامل المنافسة، والمزودين (أو الموردين)، والمستهلكين، والتغير التكنولوجي، وقرارات الإدارة الإستراتيجية لهذه المشروعات.

الفصل الأول : تعريف ومفهوم وطبيعة وأهمية المشروعات الصغيرة

المبحث الأول : تعريف المشروعات الصغيرة

يعانى المقصود بالمشروعات الصغيرة من وجود خلط بينه وبين غيرها من الاحجام الاخرى للمشروعات ،لذلك من المفيد التعرض لبعض المفاهيم المتعلقة بتعريف وخصائص المشروعات الصغيرة والفرق بينها وبين هذة الاحجام .

توجد صعوبة فى تعريف "المشروع الصغير " ، وترجع هذة الصعوبة الى إختلاف المقصود بكلمة صغير من بلد الى لأخر ، ومن وقت لأخر داخل نفس البلد . وعلى الرغم من ذلك ظهرت بعض التعريفات للمشروع الصغير على المستوى الدولى ، ركز بعضها على الجانب الوصفى للمشروع الصغير ، بينما اعتمد البعض الأخر على معايير كمية مختلفة فى قياس كلمة "صغير".

وتركيز التعريفات الوصفية على وصف خصائص المشروع الصغير من حيث درجة تأثيره فى السوق ، او شكل ادارتة وملكيتة ، ويرى البعض ان هذة النوعية من التعريفات هى الاكثر ملائمه لطبيعة المشروعات الصغيرة ، ومن امثلة هذة التعريفات : التعريف الذى وضعتة لجنة التنمية الاقتصادية الامريكية CED الذى ضم العديد من الخصائص ، حيث عرف المشروع الصغير بأنة ذلك المشروع الذى يجب ان يستوفى شرطين او خاصيتين على الأقل (١)

١. استقلال الادارة : المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة .
٢. راس المال : يتم توفيره بواسطة المالك الفرد او مجموعة صغيرة من الملاك .
٣. العمل فى منطقة محلية : يعيش العاملون والملاك فى مجتمع واحد ، ولا يشترط ان تكون الاسواق محلية .
٤. حجم المشروع : صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التى ينتمى اليها المشروع . ويضم التعريف التالى للمؤلف وصفا للمشروع الصغير بصفة عامة

فالمشروع الصغير : "منشاة شخصية مستقلة فى الملكية والادارة ، تعمل فى ظل سوق المنافسة الكاملة فى بيئة محلية غالبا ، وبعناصر انتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها فى الصناعة " .

اما التعريفات التى تعتمد على معايير كمية فى قياس كلمة " صغير " فهى ذات صبغة محلية ، لأنها توضع فى ضوء ظروف كل دولة على حده . ويعتبر معيار عدد العمال اكثر هذه المعايير شيوعا ، ولكن على الرغم من ذلك فانة لا يوجد اتفاق حول عدد المشتغلين بالمشروع الصغير . ويتاثر حجم المشروع بالحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها نامية او متقدمة ، فالدول المتقدمة – كاليابان وامريكا وانجلترا والمانيا على سبيل المثال – يتراوح الحد الاقصى لعدد العاملين فى المشروع الصغير بها بين 200الى 500 عامل ، بينما يخفض هذا العدد فى الدول النامية – كمصر والكويت والامارات العربية المتحدة ليصل الى 100عامل فاقل ، ومن هذة

الملاحظة يمكن استنتاج امكانية وضع تعريف موحد لكل مجموعة من الدول المتشابهة من حيث ظروفها ودرجة نموها كما فعلت منظمة العمل الدولية حينما وضع تعريف موحد يلائم غالبية الدول الافريقية .

ويستخدم معيار راس المال فى تعريف المشروع الصغير بواسطة عدد من الدول خاصة النامية ، ويعانى هذا المعيار من بعض جوانب القصور كأختلاف العملات واسعار صرفها ، وبالاضافة إلى اختلاف مفهوم راس المال المستخدم.

تختلف قيمة راس المال كما تختلف ايضا من دولة لأخرى ومن وقت لأخر ،كما تختلف ايضا داخل البلد الواحد وفى نفس الوقت ما بين مدينة واخرى او حى واخر. ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار ادخال تعديلات مستمرة حتى يتواكب مع التغير المستمر فى قيمة النقود والتضخم فى الاسعار . لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده حيث يمكن الاسترشاد به مع معيار اخر مع ان يتم تطويره كل فترة .

اما معيار المبيعات فيعانى ايضا من عيوب معيار راس المال وبصفة عامة لا يعتر هذا المعيار شائع الاستخدام فى الدول العربية . ويرى البعض ان هذا المعيار يلائم المشروعات التجارية و الخدمية اكثر من ملائمته للمشروعات الصناعية .

ويعتمد علي معيار المستوي المستخدم من التكنولوجيا (او اسلوب الانتاج) عادة لتعريف المشروعات الصناعية الصغيرة فقط.

عادة ما يقترن هذا المعيار بمعيار عدد العمال ، وقد يرجع ذلك الى اعتبار ان حجم المشروع هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصرى العمل والألات (راس المال) المستخدمه فيه. كلما كانت هذة المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها فى الصناعة كان المشروع صغيرا. (٣)

ولتعديل مسار المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى لابد من تحديد ملامحها وحدودها من خلال وضع تعريف موحد لها على مستوى كل مجموعة من الدول المتشابهة فى ظروفها الاقتصادية ودرجة تقدمها او على الأقل وضع تعريف موحد على مستوى القومى لكل دولة منها على حدة ففى مصر على سبيل المثال لا يوجد حتى الأن تعريف محدد للمشروعات الصغيرة .وفى محاولة للمؤلف ان يحصر هذه التعريفات وجد الأمر غاية فى الصعوبة ، بل انه اصبح عديم الجدوى بعد جمع ما يزيد عن 25 تعريفا لجهات مختلفة لذلك يقترح تكوين لجنة عربية يكون هدفها الأول وضع تعريف لها فى كل مجموعة من الدول المتشابهة فى ظروفها الاقتصادية .(٢)

(١) سماح مصطفي عبد الغني، **تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية**، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية، ص٥.

(٢) حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠٠٦)، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام، ص٧.

(٣) أحمد ماهر، **الصناعات الصغيرة في مصر ودورها في تداعيات الأزمة العالمية**، مقال على الانترنت على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52

المبحث الثاني : مفهوم المشروعات الصغيرة

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال،ولا يقتصر هذا المصطلح علي منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية .وتجمع الآراء علي الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أوالنامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة .وتشير بعض الإحصائيات إلي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90 % من إجمالي الشركات في معظم الدول 80 % من إجمالي فرص العمل،وتساهم بنسبة كبيرة في اقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين4 كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول .

فعلي سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة 51 %من إجمالي الناتج المحلي في كل من انجلترا والولايات المتحدة ، والمتوسطة بنحو85% علي الترتيب ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لآخري وفقا لاختلاف إمكانيتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة،والكثافة السكانية،ومدي توفر القوي العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوي العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي نحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها.كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه ،وهل هو للإغراض الإحصائية أم للإغراض التمويلية أن لأيه أغراض أخري وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات

الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة،بالإضافة إلي تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية
فالبنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي
الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار،والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار،وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار.
بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار
بينما وفقا لمصادرمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها 100فرد ، والمتوسطة تلك التي يعمل بها من 101 إلي 500 فرد .
أيضاً قسم تصنيف - من20 المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلك التي يعمل بها 100 عامل فأقل،وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل بها من 100 عامل وأقل من 1000 عامل. أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلي 99 عامل،وما يزيد عن 99 يعد المشروعات كبيرة.

المبحث الثالث:الفرق بين المشروعات الصغيرة والأحجام الأخرى من المشروعات

مازال هناك خلط بين المشروع الصغير وغيرة من الأحجام الأخرى للمشروعات ، مما يتطلب ضرورة التفرقة بينها للتعرف على موقع المشروعات الصغيرة .ولقد تعددت تصنيفات المشروعات – خاصة الصناعية – حسب الحجم وخصائصها ، والتى امكن التوصل منها الى التقسيم الموضح فى الشكل التالى :

الصناعات الكبيرة	الصناعات المتوسطة	الصناعات الصغيرة			عوامل مقارنة
		صناعات صغيره	صناعات صغيره جدا		
		بالمصنع	صناعات بيئية وحرفية	صناعات منزلية	
المصنع	المصنع	الصنع	الورشة	المنزل	المكان
شركات اموال	شركات اشخاص/اموال	فردية /شركات اشخاص	فردية او تضامن	فردية	الملكية

اكثر من مائة	100-51	50-10	اقل من 10	اقل من 5	عدد العمال
الية	نصف الية والية	يدوية ونصف الية	يدوية والأت بسيطة	يدوية	درجة الألية
السوق المحلى والدولى	السوق المحلى والدولى	السوق المحلى اساسا	الحى والأسر المنتجة	اسرة ومعارف او اسر منتجة	السوق
محلية ومستوردة	محلية ومستوردة	محلية ومستوردة احيانا	محلية	محلية ورخيصة	المواد الخام

الاحجام المختلفة للمشروعات الصناعية وخصائصها

من هذا الجدول يمكن التوصل للتعريفات التالية للأحجام المختلفة من المشروعات الصناعية الصغيرة :

المشروع الصغير المنزلى : "مشروع فردى بالمنزل يعمل بة اقل من خمسة عمال ، يستخدمون معدات يدوية ومستلزمات انتاج محلية وتسوق منتجاتة للأسرة وللمعارف" .

المشروع الصغير الحرفى : "ورشة ذات ملكية فردية او تضامن يعمل بها اقل من عشرة عمال، يستخدمون معدات بسيطة ومستلزمات انتاج محلية وتسويق منتجاتة بالمنطقة المحيطة بها" .

المشروع الصغير : "مصنع ملكيتة فردية او شركة يعمل بة من 10-50 عاملاً، يستخدمون معدات نصف الية ومستلزمات انتاج محلية او مستوردة ، وتسوق منتجاتة فى السوق المحلى اساسا مع امكانية التصدير " .

وتقوم المشروعات الصغيرة بدور مؤثر فى دعم ورفع الكفاءة الانتاجية للمشروعات الكبيرة ،ومن امثلة ذلك مايلى :

١. اعداد العمالة الماهرة :غالبا ما يعمل بالمشروعات الصغيرة عمالة غير ماهرة (صبية) والتى تترك المصانع الصغيرة بعد اكتسابها للمهارة الى المصانع الكبيرة ،التى تجذبها بالأجور المرتفعة والمزايا الأفضل .

٢. انشاء نظام التعاقد من الباطن (Sub-Contracting System)فى العديد من الدول لتخفيض تكاليف الأنتاج وزيادة القيمة المضافة : وبمقتضى هذا النظام تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة ؛حيث تقوم بانتاج العديد من

الأجزاء او السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمشروعات الكبيرة . ومن امثلة هذه المزايا مايلى :

أ- قدرة المشروعات الصغيرة على خفض تكاليف الانتاج نتيجة لتميزها بانخفاض تكلفة العمل ، واستخدام الأت ومعدات بسيطة ذات تكلفة انتاج منخفضة ، وانخفاض المنفق على البحوث . يضاف الى ذلك سرعة ومرونة اتخاذ القرارات ،ومن ثم سهولة تعديل برامج الانتاج.

ب- مع نمو هذه المشروعات تزداد درجة تخصصها ، والتى يصاحبها مهارة عالية تمكنها من انتاج المنتجات بفاعلية ،وتكلفة اقل .

ج- تقوم هذه المشروعات بتخزين المواد الخام ،والأجزاء ،والسلع النصف مصنعة ، ومن ثم تحقق وفورا لصالح المشروعات الكبيرة .

د- تحقق هذه المشروعات قدرة اكبر للمشروعات الكبيرة على التوسع او الانكماش ،نتيجة لتميزها بامكانية تعديل برامجها الانتاجية ، سواء فى اوقات الكساد او الرواج وبتكلفة اقل .

ه - تحصل المشروعات الكبيرة على جزء من القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة ،حيث عادة مايكون سعر الشراء من المشروعات الصغيرة اقل من القيمة الحقيقية للسلع والأجزاءالمنتجة .

نستخلص من هذا العرض ان المشروعات الصغير تعتبر حجما مختلفا عن باقي الاحجام الاخري من المشروعات ، مما يتطلب زيادة الاهتمام وتأصيل بعض المفاهيم والمبادى العلمية الخاصة بها .

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية،"**مقترح الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والسياسات العامة والإجرائية لإستراتيجية المشروعات الصغيرة في مصر**"موجود في مجلس الشورى:"خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"،التقرير المبدئى للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة،دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون،٢٠٠٣،ص ص ١٤٢-١٥١ نقلاً عن: حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠٠٦)، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام، ص ص ٨-١٢

الفصل الثاني (معايير وخصائص ومزايا المشروعات الصغيرة في الدول النامية)

المبحث الأول : المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة

يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المشروعات الصغيرة إلى نوعين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

المعايير الكمية *Quantitative Criteria*

وتتمثل في حجم رأس المال المستمر في المصنع والماكينات، وعدد العاملين، وحجم الإنتاج أو معدل دورات الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات، إلا أن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشاراً وذلك لسهولته في التعامل، وثباته لفترة من الزمن. وكذلك معيار رأس المال المستثمر.

ونلاحظ أن هناك تفاوت في تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، وذلك نابع من التقدم الاقتصادي للدولة، ومستوى معيشة أفرادها، ومدى التقدم في الاستخدام التكنولوجي الصناعي في تلك الدول.

ويمكننا أن نلاحظ التباعد في الدول المختلفة من خلال الجدول رقم (١):

الدولة / الجهة	المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
مصر (تعريفات متعددة منها)	عدد العمال	١-٤ عامل	٥-٤٩ عامل	٥٠-٩٩ عامل
	أصول ثابتة	أصغر من ٢٥ ألف جنيه	من ٢٥ إلى أصغر من ١٠٠ ألف جنيه	من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٢ مليون جنيه
الوكالة الدولية للتنمية	عدد العمال	١-٥ عامل	٦-١٥ عامل	
	أصول ثابتة		أصغر من ٢٥ ألف جنيه	
الإتحاد الأوروبي	عدد العمال	حتى ١٠ عمال	حتى ٥٠ عامل	حتى ٢٥٠ عامل
إنجلترا	عدد العمال		أصغر من ١٥ عامل	

	رأس المال		أصغر من نصف مليون جنيه إسترليني	
المكسيك	عدد العمال	أصغر من ١٥ عامل	١٦-١٠٠ عامل	١٠١-٢٥٠ عامل
غانا	عدد العمال		أصغر من ٩ عامل	١٠ – ٣٠ عامل
ماليزيا	عدد العمال	من ٥-٥٠ عامل	أصغر من ٧٥ عامل	
تايوان	عدد العمال	أصغر من ٥٠ عامل		
اليابان	عدد العمال	أصغر من ٣٠٠ عامل		

المعايير النوعية *Qualitative Criteria*

إلى جانب المعايير الكمية هناك معايير وصفية (نوعية) تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق، وأيضاً شكل إدارته وملكيته. وتعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية:

١-عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون المدير مالك المشروع.

٢-تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.

٣-مجال نشاط المشروع عملياً في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

٤-حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال.

ومن خلال هذه المعايير الوصفية يمكن القول أن:

المشروع الصغير: منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها.

المبحث الثاني : خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة بشكل عام

تتصف منشآت الأعمال الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا الكبيرة، وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها،يمكن إجمال الخصائص بالآتي :

١/ **سهولة التأسيس**: تتميز هذه المنشآت بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها ،مما يساعد علي سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات،ومن ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي.كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل .

٢/ **استقلالية الإدارة ومرونتها** : تتركز إدارة معظم منشآت الأعمال الصغيرة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب علي ذلك. بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة ، انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار) والاستهلاكيات وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين ، فهي تؤدي تلقائياً إلي ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا، وبالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء .

نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية وارتفاع مستوي فعالية الاتصالات وسرعة الحصول علي المعلومات اللازمة للعمل.

إتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المنشآت بارتفاع مستوي العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين لديها،ويكون لهذا التقارب داخل منشآت الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل.وأيضاً تتحقق في هذه المنشآت علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة علي سوق هذه المنشأة بل تنميتها أيضاً .

٣- **إتاحة فرص العمل** :بسبب استخدام هذه المنشآت أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة

فأنها تساعد علي توفير فيرص العمل لأكبر عدد من العاملين كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم والاطلاع علي أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما يعكس إيجابا علي إنتاجيتهم وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة.وتتيح هذه المنشآت فرصاً كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة وبذلك تكفل امتصاص قوي العمل مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة .

٤- **القدرة علي التكاليف مع المتغيرات المستحدثة** :يؤدي انخفاض تكاليف الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلي تسهيل عملية تكيف منشآت الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها ، وتتمثل قدرة منشآت الأعمال الصغيرة علي التكيف مع المتغيرات في الآتي :
القدرة علي تغيير تركيبة القوي العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل في مواجهة التغييرات السريعة أو العميقة دون تردد مما يساعدها في التغلب علي التقلبات أو الدورات الاقتصادية أو غيرها زيادة القدرة علي التجديد والابتكار خصوصا في فنون تمييز السلع والتعبئة والتغليف بسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد يتفوق علي نظيرة في المشروعات الكبيرة أحياناً ، وسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الكلية في أغلب الأحيان وارتفاع نسبة رأس المال إلي مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الخروج وسهولة تحويل المشروع الصغير إلي سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة فهذه المنشآت تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المنشآت الكبيرة

٥- **أداة التدريب الذاتي** :تعتبر هذه المنشآت مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيه بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات،الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية، ومن ثم فهي تعتبر مجالا خصبا لخلق تنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية .
٦- **ارتفاع جودة الإنتاج** :بالنظر لاعتماد المنشآت الصغيرة علي مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن أنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل،ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد علي المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير.يساعد علي ذلك وجود حوافز علي

العمل والابتكار والتجديد والاستعداد لتضحية وتحمل المخاطر والرغبة في الإنجاز وتحقيق الاسم التجاري مع الشهرة مما يؤدي إلي زيادة الربحية نتيجة زيادة حجم الأعمال والمبيعات وأيضاً يساعد الاتصال الشخصي بالزبائن والعملاء ودقة وسرعة التعرف علي الاحتياجات وتبدلاتها .

٧- **غلبة الطابع المحلي** :تشبع هذه المنشآت حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك ما يلي :

- تواجه هذه المنشآت في الغالب سوقا محدودة إذ تلبي عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف علي عادات الشراء وأنماط الاستهلاك .
- تمتلك هذه المؤسسات القدرة علي إشباع حاجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال ، وأيضاً من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظير من كبار المنتجين .
- تقدم هذه المنشآت سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة،كما تتبع نظام البيع الآجل بأمان نسبي نظرا لقدرتها علي معرفة ظروف العملاء وإمكاناتهم البيع الآجل بأمان نسبي نظرا لقدرتها علي معرفة ظروف العملاء وإمكاناتهم المادية نتيجة الاتصالات المباشرة الدائمة معهم .

٨- **تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي** : تعتبر هذه المنشآت وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمنشآت الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية ونظرا لصغر حجم المنشآت الصغيرة فأنة يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة..وهذه تعمل غالبا كمنشآت أو نقاط جذب لصناعات أخري جديدة وهكذا تعمل المنشآت الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي وحضاري .

٩- **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر** : تتميز هذه المنشآت بارتفاع معدلات دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب علي طول الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها ومع ذلك فإن فرص التوسع والتجديد في تلك المنشآت تكون ضعيفة وذلك لأن انخفاض حجم الربح المتحقق فيها يؤدي إلي ضعف قدرتها علي تجنيب جزء من الأرباح يستخدم لإضافة استثمارات

جديدة للمشروع أو يخصص لإعادة بناء أو تجديد المشروع ويعد ذلك عيباً جوهرياً في آلية النمو للمنشآت الصغيرة وخصوصا انها تعتمد علي التمويل الخاص والذاتي لمالكيها وتفتقد القدرة علي الاقتراض بدرجة ملموسة كما انها لا تعتمد علي التمويل العام أو الحكومي .

المبحث الثالث : واقع وأهمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية ومثال عليها (الدول العربية)

تجدر الإشارة إلي أنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتباين تعاريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويمكن التعرض إلي التعاريف المعتمدة في بعض البلدان العربية .
وقد اتضح لنا الأتي :
أولا :هناك عديد من الدول التي تعتمد معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات وبالتالي هناك مصادر مختلفة للإحصاءات عن المشروعات الصغيرة وذلك تبعا للمعايير المستخدمة.
ثانيا :حتى التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحد في الدول فعلي سبيل المثال هناك دول تعرف المشروعات التي يعمل بها أقل من 50 عامل مثل مصر بينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عامل مثل الأردن والعراق واليمن.

هناك عدة حقائق تستدعي ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تتمثل فيما يلي :
1- تعتبر المشروعات متناهية الصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي 99 % من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويساهم بحوالي 80 % من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي ، أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90 % من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45 % من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن50% وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95 % من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90 % من الوظائف .وفي دول الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3 % من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62 % من القوة

العاملة، وتساهم بحوالي % 75 من الناتج الإجمالي للدولة .
2 - أن هذه المشروعات توفر عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالي ثلث القوة العاملة أو يزيد.

3- أن هذه المشروعات تشارك في الإضافة علي الاقتصاد القومي حيث قدرت هذه المساهمة بنحو % 96 من الناتج المحلي في اليمن عام 2005 ، وحوالي77% 25% و 59% في كل من الجزائر، فلسطين، السعودية علي الترتيب خلال نفس السنة من الناتج العام ، في حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات ما بين25 % في الناتج المحلي الإجمالي المصري.

4- أن هذه المشروعات الصغيرة تمثل وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة ضخها في صور استثمارات.

5- أن هذه المشروعات تعد من الآليات الفعالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة والسعر خاصة لقطاعات المواطنين من ذوي الدخول المنخفضة.

6- أن هذه المشروعات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص في الدول العربية وبالتالي فإن مساندة هذه المشروعات يعد مساندة وتدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
7- جذب الاستثمارات الأجنبية : أشاد تقرير صدر عن منظمة الأوتكاد بالدور الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الأسيوية في سبع دول آسيوية، إلي إمكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب، مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع الإنتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الإنتاجي الناشئة في القطر .
تتمثل أهما الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية فيما يلي :

1-**تحقيق توازن هيكل النشاط الإنتاجي** :يعاني هيكل النشاط الإنتاجي في معظم الدول العربية، من خلل في جسم الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة يستند عليها من مشروعات صغيرة ومتوسطة، وحيث يتمثل الهيكل الصناعي في عدد من الصناعات أو المشروعات الخاصة المحدودة التنوع، وإن كانت كثيرة العدد نسبيا، فتبقي القاعدة من

المشروعات الصغيرة والتي بإمكانها إحداث التنويع والترويج للأنشطة الكبرى أو المتوسطة محدودة، إذ تسيطر المشروعات الحرفية والصغيرة جدا، علي معظم القطاع الخاص.

2-**تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي.**

3-**العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة.**

4 - **توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة :**
المشروعات الصغيرة بقدرتها العالية علي توفير فرص العمل، ونضيف هنا، أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروع الصغيرة منخفضة جدا بما يناسب الدول النامية فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف المهرة أو حتى غير الماهرة .
5-**استثمار وتعظيم المدخرات المحلية :** إن تحرير الاقتصاد والعولمة وتحرير قوي العرض والطلب تمهيدا لمشاركة القطاع الخاص ورؤوس للأموال في التنمية المحلية لا يمكن أن تستمر إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع لإحداث تراكم رأسمالي لتطوير المجتمع والأفراد ولنقل الأفراد من شريحة أقل دخلا علي شريحة أعلي دخلا .والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر علي إحداث هذا التراكم الرأسمالي والحراك الاجتماعي المنشود.
6-**استخدام التكنولوجيا المحلية :** لقد تبرهن أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعيش وتنمو باستعمال تكنولوجيا محلية فقط دون الحاجة إلي اللجوء إلي تكنولوجيا متطورة
مكلفة إذا أن هذه المشروعات تتميز بمهارتها باستخدام الخامات والمنتجات المحلية بما يعود بالفائدة علي الاقتصاد الوطني.
7-**المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات :** إن التخطيط لتنمية مشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج ما يتطلبه السوق المحلي لهو من الأهداف الوطنية الأساسية التي تساهم في إحلال الواردات وقد تتمكن من تنمية الصادرات إذا تحقق لها المنافسة الدولية.

8-**تنمية نشاط إعادة التصدير :** لقد برهنت بعض الدول أن نشاط إعادة التصدير التي اعتمدت عليه لتحقيق نهضتها الصناعية لعب دورا كبيرا وناجعا في هذا المضمار، فقد استغلت هذه الدول خدماتها المحلية كمستلزمات للتصنيع ومن ثم للتصدير.

9-**نشر القيم الصناعية الإيجابية :** بينت الدراسات والمسموحات أن قدرة المشروعات الصغيرة –وخصوصا الصناعية منها – علي الانتشار والتوسع الجغرافي تساهم في تعميق ونشر

القيم أو المبادئ الصناعية الإيجابي التي تتمثل بالمفاهيم التالية :إدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفعالية، تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.

10-المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية أو المكانية :تضع دول عديدة خطط للتنمية المكانية أو الحضرية وذلك بهدف توزيع السكان علي أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط علي بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة ، ولتحقيق هذا يتوجب تأمين الشروط التالية :فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن، ومن الواضح أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تأسيس واستمرارية هذه الأماكن العمرانية.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدينAIDMO، مقرها الرباط بالمملكة المغربية، وأعضاءها كافة الدول العربية، وتهدف إلى العمل على دفع عجلة الإنتاج، وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

الفصل الثالث : المشروعات الصغيرة في مصر

المبحث الأول : تجربة مصر مع المشروعات الصغيرة

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة في مصر عام 1991 م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة .وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي، منها 45ألف مشروع صغير جدًا يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية).

وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53 بالمائة من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار.وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.

وتلعب المشاريع الصغيرة في جمهورية مصر العربية دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي99 ٪من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي. ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة بما لا يقل عن 80 ٪ من إجمالي القيمة المضافة ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل.

وقد دفع ذلك الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع وتتمثل في الآتي:

١- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.

٢- تقديم برنامج ضمان بنسبة ٥٠ ٪ من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.
٣- أسس مجموعة من أستاذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.
٤- تقديم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) قروضًا لمساعدة المشروعات الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل .
٥- إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام 1991 م وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المشروعات حيث أصبح هذا الصندوق أساسًا لتنمية قاعدة المشروعات الصناعية الصغيرة .حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجار.

المبحث الثاني : الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر

تمثل المشروعات الصغيرة أهمية متزايدة في الاقتصاد القومي سواءً في البلاد المتقدمة أو النامية، خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل، مما نتج عنه ظهور مصطلح المشروعات الصغيرة، ودفع العديد من المشروعات الدولية لمحاولة الوصول إلى تعريف محدد لها، الأمر الذي بات صعباً نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول بعضها البعض. ولقد ظلت المشروعات الصغيرة في مصر أيضاً تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظراً لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل. وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المشروعات الصغيرة، توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات. وقد عرف القانون المشار إليه المشروعات الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين
عاملاً. وفيما يتعلق بالمشروعات المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع المصري قد استخدم معياري العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة. وجدير بالذكر ما لهذه المشروعات من الأهمية الاقتصادية على الاقتصاد المصري، ويتوقع لها أن تكون قاطرة لنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة

، فهذه المشروعات تشكل أكثر من ٩٩٪ من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر،وتسهم تقريباً في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع. وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جانباً رئيسياً في الاقتصاد المصري،حيث تعد بمثابة العمود الفقري له، ويبرز ذلك من خلال بعض المؤشرات الدالة على هذه الأهمية، منها:

١- حجم هذه المشروعات، إذ يبلغ عددها أكثر من ٢,٥مليون مشروع يضاف سنوياً نحو ٣٩ ألف مشروع جديد، بما يجعلها تساهم بنحو ٧٥٪ من العمالة بالقطاع الخاص غير الزراعي.

٢- تمثل المشروعات الصغيرة ٨٧٪ من حجم المشروعات الصناعية مقارنة بـ١١٪ للمشروعات المتوسطة.

٣- تمثل المشروعات الصغيرة حوالي ١٣٪ من قيمة الإنتاج الصناعي مقارنة بـ٤٦٪ للمشروعات المتوسطة.

٤- تصل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية ٤٪، ورغم أنها نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من اقتصاديات دول العالم، حيث تمثل هذه النسبة نحو ٦٠٪ في الصين، ٥٦٪ في تايوان، ٧٠٪ في هونج كونج، ٤٣٪ في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في مصر، والتي تلعب دوراً حاسماً في زيادة الصادرات المصرية

والأتي بعض القرارات والقوانين التي تحكم المشروعات الصغيرة في مصر في الفترة الراهنة اضافة الي بعض الاتفاقيات الدولية في هذا السياق

القرارات والقوانين التي تسري أحكامها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر	
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	• قانون تنمية المنشآت الصغيرة (رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤) • قرار رئيس مجلس الوزراء (رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠٠٤) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة • قرار وزير المالية (رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢) بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصل الضريبة على أرباحها
الإستثمار	• قانون ضمانات وحوافز الاستثمار (قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) • تعديل بعض أحكام قانون ضمانات و حوافز الاستثمار الصادر بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ (قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧)
البيئة	• قانون البيئة (رقم ٤ لسنة ١٩٩٤)
التأمين	• قانون الإشراف والرقابة على التأمين (رقم ١٠ لسنة١٩٨١)

التحكيم التجاري	• قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية (رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤)
التصدير والاستيراد	• إحكام قرارات الرقابة النوعية على الصادرات والواردات التي تضمنها القرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ في شأن لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير • القرارات الوزارية الخاصة بتسجيل المستوردين الذين يكتفي بالفحص الظاهري لرسائلهم المستوردة • القرار الجمهوري رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ في شان تيسير إجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة • قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ في شان إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات • أحكام قرارات الرقابة على الصادرات والواردات التي تضمنها القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير • القرارات الوزارية الخاصة بتسجيل المصدرين الذين يكتفي بالفحص الظاهري لرسائلهم المصدرة • قرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة • قانون تنمية التصدير (رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢)
التمويل	• قانون التأجير التمويلي (رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥) • قانون التمويل العقاري (رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١)
الجمارك	• تعديل قانون الجمارك (قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤)
الضرائب	• تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ • قانون الضريبة العامة على المبيعات (رقم ١١ لسنة ١٩٩١) • قانون الضريبة على الدخل (رقم٩١ لسنة ٢٠٠٥)
العمل والهجرة	• قانون العمل (رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣) • قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج (رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣)

Egyptian Center for Public Policy Studies

الملكية الفكرية	• قانون حقوق الملكية الفكرية (رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢)
المنافسة ومنع الاحتكار	• قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (رقم ٣ لعام ٢٠٠٥)
المناقصات والمزايدات	• قانون المناقصات والمزايدات (رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨)
المنظمات غير الحكومية	• قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢)
المواصفات القياسية والجودة	• قرار وزير التجارة الخارجية والصناعة رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية
الموانئ	• قانون الموانئ المتخصصة (رقم ١ لسنة ١٩٩٦)
النقود والبنوك	• قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي (رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤) • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد (رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣) • قانون مكافحة غسل الأموال (رقم ٨٠ لسنة٢٠٠٢)
تأسيس الشركات	• قانون شركات قطاع الأعمال العام (رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١)
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• قانون التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤) • قانون تنظيم الاتصالات (رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣)
حماية المستهلك	• قانون حماية المستهلك (رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦)
سوق رأس المال	• قانون سوق رأس المال (رقم ٩٥ لسنه ١٩٩٢) • قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية (رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠)
قانون التجارة	• قانون التجارة (رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩)

ج. اتفاقيات ومعاهدات دولية:

دولة الاتفاقية	نوع الاتفاقية	تاريخ الاتفاقية	رقم الاتفاقية	الموضوع
البنك الدولي	اتفاقية دعم	١٢ مارس ٢٠١٤		توقيع اتفاقية دعم من البنك الدولي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
فرنسا	تسهيل ائتماني	٢٤ مارس ٢٠١٤		قراراً جمهورياً بالموافقة على اتفاق تسهيل ائتماني بين حكومة جمهورية مصر العربية، والوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة ٨٠ مليون يورو لدعم إيجاد وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
المملكة العربية السعودية	مذكرة تفاهم	فبراير ٢٠١٤		توقيع مذكرة تفاهم بين الصندوق السعودي للتنمية ووزارة التعاون الدولي بشأن عملية فتح الحساب الدوار الخاص بالمنحة المخصصة للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار
الإمارات العربية المتحدة	دعم المشروعات الصغيرة	٥ ديسمبر ٢٠١٣		نصت الاتفاقية علي استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة عبر "صندوق خليفة" مبلغ ٢٠٠ مليون دولار (ما يعادل ٧٣٦ مليون درهم) لأغراض تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المصرية
البنك الاسلامي للتنمية	مضاربة	٢٠١٣	١٩٥	بالموافقة على اتفاقية مضاربة مقيدة موقعة في القاهرة بتاريخ ١٤ / ١ / ٢٠١٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامي

				للتنمية بشأن دعم برنامج تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، لتحقيق التمكين الاقتصادي للشباب والأسر المنتجة في جمهورية مصر العربية
الولايات المتحدة الأمريكية	دعم المشروعات الصغيرة	٣ نوفمبر ٢٠١١		إعلان بنك HSBC-Egypt تعاونه مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لمنح قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر تمويل بقيمة ٣٤ مليون دولار
بنك التنمية الأفريقي	دعم المشروعات الصغيرة	٢٠٠٧	٦٩	بشأن الموافقة على اتفاق قرض مشروع دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للصندوق الاجتماعي للتنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٦
الولايات المتحدة الأمريكية	منحة المشروعات الصغيرة	٢٠٠٤	٦٩	الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة دعم المشروعات الصغيرة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
كندا	دعم خدمات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٢٠٠٤	٣٢٧	بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الموقعة في القاهرة بين حكومتي جمهورية مصر العربية وكذا بشأن دعم خدمات تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	اتفاقية لتعديل اتفاق منحة مجموعة نتائج دعم المشروعات الصغيرة والناشئة	٢٠٠٢	٢٢١	الموافقة على التعديل الثالث لاتفاق منحة مجموعة نتائج دعم المشروعات الصغيرة والناشئة بين حكومة جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

المبحث الثالث:الأهداف الإستراتيجية العامة لتنمية المشروعات الصغيرة في مصر

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المداخل المهمة ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر،حيث يعتبر تنمية هذه المشروعات أحد أهم وسائل مواجهة مشكلة البطالة نظرا لأنها قليلة رأس المال وكثيفة الأيدي العاملة ، كما يمكن أن تلعب هذه المشروعات دورا كبيرا في تنمية الصادرات المصرية للخارج.ويمكن تقسيم الأهداف العامة لتنمية المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات إستراتيجية على النحو التالي

أولاً: مجموعة الأهداف الاقتصادية: وتنقسم بدورها إلى عدة أهداف كما يلي :-

الهدف الأول: تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي المصري: تعانى تشكيلة المنتجات المصرية product mix وكذلك الخدمات الإنتاجية services mix من محدودية شديدة ونظرة واحدة للتصنيف الاقتصادي الدولي أو الصناعي القياسي الدولي ISIC ستوضح إلى أي مدى يفتقر هيكل الإنتاج والخدمات المصرية للتنوع سواء على مستوى السلع والخدمات الصناعية الاستهلاكية أو الرأسمالية أو الوسيطة أو الخدمات التكنولوجية ، وبذلك فان تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات الإنتاجية المصرية من خلال المشروعات الصغيرة سواء لتلبية متطلبات السوق المحلى أو التصدير أو الإحلال محل الواردات وكذلك تغطية احتياجات باقي الأنشطة الاقتصادية الزراعية والسياحية والخدمية يعتبر هدف استراتيجي شديد الأهمية.

الهدف الثاني: تنمية المدخرات المحلية: تساهم المشروعات الصغيرة بفاعلية في تنمية المدخرات المحلية حيث تشجع هذا الادخار للاستثمار فيها.والعائد على الاقتصاد القومي من وراء تنمية المدخرات المحلية متعدد الجوانب حيث يعنى ذلك ترشيد الاستهلاك أولا،كما يعنى كبح جماح التضخم ثانيا وأيضا فهو يوفر الاستثمارات المحلية اللازمة للأنشطة الجديدة.

الهدف الثالث: إحداث التراكم الرأسمالي وتنشيط الحراك الاجتماعى: إن انتقال الاقتصاد المصرى بعد سنوات طويلة من التخطيط المركزى والسوق المقيدة الى حرية السوق وتحرير قوى العرض والطلب تمهيداً لإحداث تنمية حقيقية من خلال مشاركة القطاع الخاص ورؤوس الأموال المحلية في التنمية،لا يمكن أن يستمر وينمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع لإحداث التراكم الرأسمالى اللازم (Capital Accumulation) لتطور المجتمعات والأفراد من مجتمع الندرة والحاجة الى مجتمع الوفرة والرفاهية كما أن هذا التراكم الرأسمالى من جهة أخرى ينقل الأفراد وطبقات المجتمع من شريحة أقل دخلا الى شريحة أعلى دخلا وبما يسمح للحراك الاجتماعى الصحى أن يعمل وللمجتمعات أن تنمو الى الأمام.والمشروعات الصغيرة هي الأقدر على إحداث التراكم الرأسمالي والحراك الاجتماعي المنشود للمجتمعات المصرية.

الهدف الرابع: تعظيم استخدام الخامات المحلية: إن المشروعات الصغيرة هي الأقدر والأكثر استعدادا لاستخدام الخامات المحلية ،خاصة تلك الخامات متوسطة أو منخفضة الجودة،ولذلك يعتبر هذا الهدف الاستراتيجي مزدوج الفائدة حيث يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي فضلا عن أنه يمنع هدرا لمورد قومي يتمثل في الخامات المحلية التي تنفر الصناعات الكبيرة من الاقتراب منها أو التعامل معها.

الهدف الخامس: المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: إن المشروعات الصغيرة بما يمكنها أن توفره في السوق المحلية من سلع وخدمات تساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص

بإحلال الواردات مساهمة فعالة من خلال عرضها لسلع وخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.

الهدف السادس: تنمية الصادرات: إن تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات المصرية من خلال المشروعات الصغيرة يعمل على تنمية الصادرات في ثلاثة اتجاهات:الأول،من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها والثاني من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها، والاتجاه الثالث من خلال منافسة بعض منتجات المشروعات الكبيرة التي تضطر للتصدير هربا من المنافسة الداخلية.

الهدف السابع: تنمية نشاط إعادة التصدير: مازال نشاط إعادة التصدير Re-export والذي اعتمدت عليه-ومازالت-دول كثيرة مثل اليابان أو النمور القديمة أو النمور الحديثة لتحقيق نهضتها الصناعية،نشاطا غائبا في مصر.ويعتمد هذا النشاط على الاستيراد بهدف إحداث قيمة مضافة ثم التصدير أو إعادة التصدير وهو ما يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة بكفاءة.

ومن الغريب أن جهود التصدير في مصر تعتمد على تصدير منتجات محلية مع ترشيد الاستيراد،وهذا ما لم تفعله أو تحققه أي دولة صناعية في العالم حيث أن تشجيع الاستيراد (للآلات والخامات والمستلزمات والأجزاء والمكونات والتكنولوجيا وحتى العمالة) بغرض إحداث قيمة مضافة ثم إعادة التصدير.

ثانياً:مجموعة الأهداف الاجتماعية: وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: مكافحة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل الحقيقية المنتجة: تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل،حيث أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروعات الصغيرة منخفضة بما يناسب الدول النامية،كذلك فان المشروعات الصغيرة وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص.وأخيرا فان المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تكلفة رأسمالية مناسبة أو منخفضة لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها.

الهدف الثاني: توفير فرص عمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة: لا تساهم المشروعات الصغيرة فقط في توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة، بل تتمتع بميزة إضافية تتمثل في قدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة لسببين:

الأول: انخفاض نسبة المخاطرة.

والثاني: هو وجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل on job training لرفع القدرات والمهارات وهو ذلك النوع من التدريب الذي لا تسمح به المشروعات الكبيرة.

الهدف الثالث: نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع المصري: رغم محاولات التحديث للمجتمع المصري منذ بداية الخمسينيات فما زالت القيمة الزراعية هي الغالبة حتى في المناطق الحضرية بالمجتمع.تلك القيم الزراعية منها جانب سلبي ضد حركة النمو يتمثل في الأتي .

- عدم الإحساس بعنصر الوقت كأحد موارد الثروة.
- عدم اعتبار الجودة.
- عدم الاهتمام بالإنتاجية.
- غياب مفاهيم الكفاءة أو الفاعلية.
- غياب مفاهيم تقسيم العمل والتخصص.
- الإدارة برد الفعل.

وهذه القيم السلبية عكسها تماما الهيكل الأساسي لمنظومة القيم الصناعية Industrial Value System والذي يتمثل في الالتزام الشديد بمفاهيم واعتبارات.والمشروعات والصناعات الصغيرة بقدرتها على الانتشار والتوسع الجغرافي كفيلة بتعميق ونشر القيم الصناعية الايجابية التي تفتقدها بعض المجتمعات المصرية.

الهدف الرابع: المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المكانية: تستهدف إستراتيجية التنمية المكانية زيادة المساحة المأهولة بالعمران إلى ٢٥٪ من اجمالى مساحة مصر بدلا من نسبة الـ ٥,٥٪ الحالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير ثلاثة اشتراطات للمجتمعات العمرانية الجديدة.

- فرص العمل الجديدة
- السلع والخدمات.
- السكن.

ومن الواضح أن سبيل تحقيق الشرطين الأولين وجود استثمارات ومشروعات منتجة توفر فرص عمل.ونظرا لأن أسواق المجتمعات الجديدة هي أسواق جديدة وبالتالي صغيرة ، فإن أنسب المشروعات لها هي المشروعات الصغيرة ، وبالتالي لا يمكن تصور تحقيق الانتشار العمراني والتنمية المكانية دون تنمية المشروعات الصغيرة التي توفر السلع والخدمات من جهة وفرص العمل من جهة أخرى.

الهدف الخامس: تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية: تؤدى المشروعات الصغيرة إلى تغطية الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات نتيجة المنافسة ما بين المشروعات الصغيرة وبعضها البعض أو بينها وبين المشروعات الكبيرة.

ثالثاً: مجموعة الأهداف التكنولوجية: وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: استخدام التكنولوجيات المحلية: لا يمكن تطوير التكنولوجيا دون وجود طلب حقيقي عليها،وهذا الطلب يتمثل بالأكثر في الصناعات الصغيرة الأقل مخاطرة والأكثر مرونة لاستقبال التكنولوجيات المحلية وتجربتها واستيعابها حيث من غير المتصور للدول النامية أن تكون الصناعات الكبيرة هي المستفيد الأول من التكنولوجيا المحلية.

الهدف الثاني: تعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات: لأن الصناعات الكبيرة تعنى أول ما تعنى وجود منتجات ثانوية ومخلفات ، ونظرا لأن مبدأ التخصص الإنتاجي لا يحبذ تصنيع أو استخدام المنتجات الثانوية بما يعطل النشاط الأساسي وبما أن قوانين واعتبارات البيئة تلتزم بمعالجة أو إعادة تدوير Recycling **المخلفات فان تنمية المشروعات والصناعات الصغيرة الأكثر قدرة وتأهيلا على التعامل مع المنتجات الثانوية والمخلفات يصبح هدف استراتيجي،خاصة وأن استخدام المنتجات الثانوية عادة ما يرتبط بتنمية تكنولوجيات جديدة.**

الهدف الثالث: توازن هيكل النشاط الصناعي المصري: يعانى هيكل النشاط الصناعي المصري من خلل جسيم يتمثل في غياب القاعدة القوية التي يستند عليها من الصناعات الصغيرة المتطورة وعالية التكنولوجيا ، وحيث يتمثل الهيكل الصناعي الحالي في معظمه في العديد من الصناعات المتوسطة الخاصة محدودة التنوع وان كانت كثيرة العدد نسبيا،كما يتضمن الهيكل عدد محدود من الصناعات الكبيرة أو العملاقة(مثل الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة) أما القاعدة من الصناعات الصغيرة والتي بإمكانها إحداث التنوع والترويج للأنشطة الصناعية الكبيرة أو المتوسطة فهي محدودة إن لم تكن غائبة ويتوفر بدلا منها عدد كبير من الأنشطة أو الصناعات الحرفية Handicrafts **والتي يعمل معظمها بنظام الورشة-**Workshop type **وليس بنظام المصنع المتطور** Factory Type.

الهدف الرابع: توفير الصناعات الداعمة للأنشطة الصناعية الكبيرة والمتوسطة Support Industry**: تشير أحدث أدبيات تنمية الصناعات الصغيرة إلى دورها الجديد كصناعات داعمة لكل النشاط الصناعي وخاصة الصناعات الكبيرة والمتوسطة،ويمكن القول أنه بعد نجاح الصناعات الصغيرة في لعب دورها كصناعات مغذية** Feeding Industries **أو كصناعات ذات علاقات أمامية وخلفية مع الصناعات الأخرى** Backward-Forward Linkages **أو كصناعات تقدم خدمات الإنتاج** Productive services**.فان هذه الأدوار مجتمعة وضعت الصناعات الصغيرة المتطورة في موضع الصناعات الداعمة التي لا يستغنى عنها بالنسبة للنشاط الصناعي ككل.أي أن الصناعات الصغيرة المتطورة تستهدف أن تكون مغذية وذات علاقات تعاقدية مع الصناعات الأخرى في نفس الوقت.**

الهدف الخامس: تشجيع دخول الصناعات الصغيرة مجال استخدام التكنولوجيات المتطورة:
إن أهم ما يميز التكنولوجيات الجديدة من درجة الانتشار الواسع الذي تحققه ومناسبتها للاستخدام والتعميم في المشروعات والصناعات الصغيرة وحتى الاستخدام اليومي،ومن هنا فان تشجيع الصناعات والمشروعات على استخدام التكنولوجيا المتطورة هدف استراتيجي يحقق تطورها كما يحقق تحديث المجتمع. (١)

١- الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠٠٦)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام.

المبحث الرابع : لمشروعات الصغيرة في مصر حقائق وأرقام (مخططات)

مفهوم الوسط المفقود "The Missing Middle"

توزيع المشروعات طبقا لحجمها في كل من الدول المتقدمة والنامية

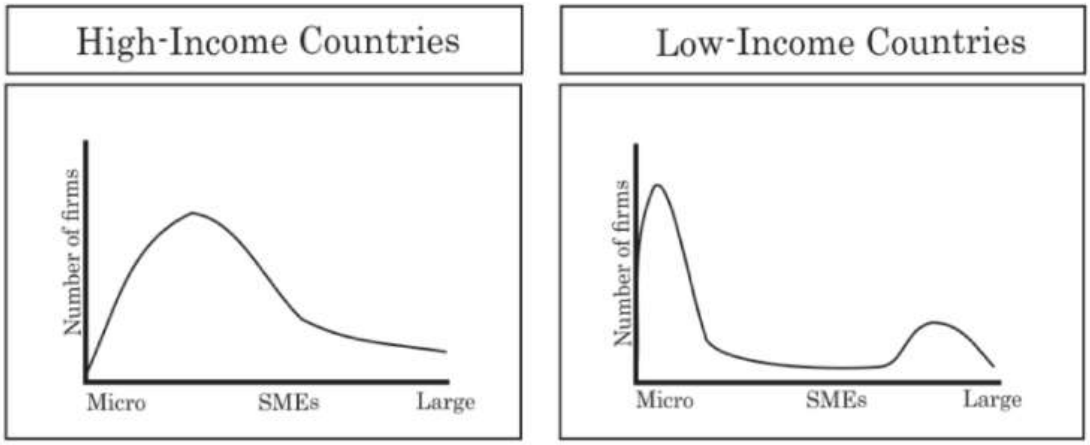

Source: Centre for International Development, Harvard University, 2014

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: حقائق وأرقام

حجم القطاع ومساهمته في الاقتصاد المصري

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: حقائق وأرقام

التوزيع النسبي للمنشآت طبقا لحجم المنشأة بالقطاع الخاص الرسمي وحصة العمالة

منشآت	الحجم بعدد العمال	المساهمة في اجمالي التوظيف	التوزيع النسبي لكل من المنشآت
شركات متناهية الصغر	1-4 عامل	%58	%91.91
شركات صغيرة	5-49 عامل	%22	%7.82
شركات متوسطة	50-99 عامل	%3	%0.13
شركات كبيرة	100 عامل فأكثر	%17	%0.14

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي، 2006

ويتضح من الجدول السابق تضاؤل نسبة المنشآت المتوسطة وضعف مساهمتها في التشغيل مما يعزز من أهمية دعم المشروعات المتوسطة ومساندة المشروعات الصغيرة لتطوير حجمها.

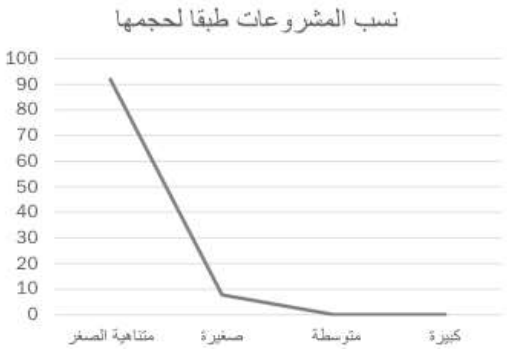

6

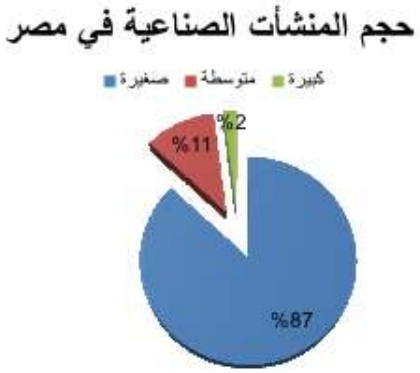

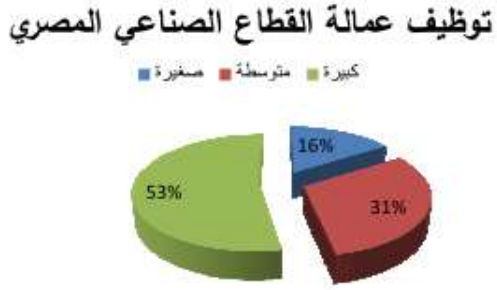

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: حقائق وأرقام

توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لرأس المال

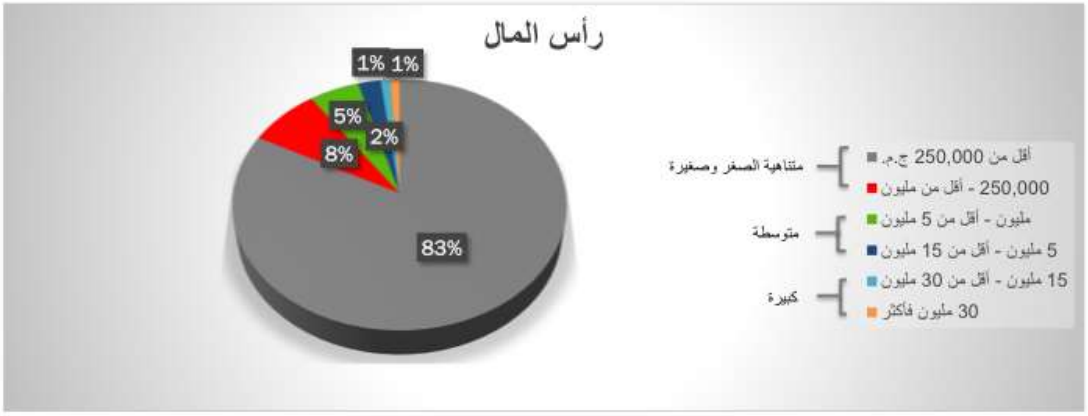

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: حقائق وأرقام

التوزيع النسبي للإنتاج بتكلفة العوامل طبقا لحجم المنشأة بالقطاع الخاص

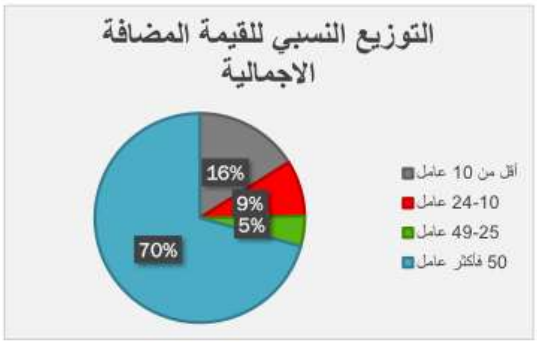

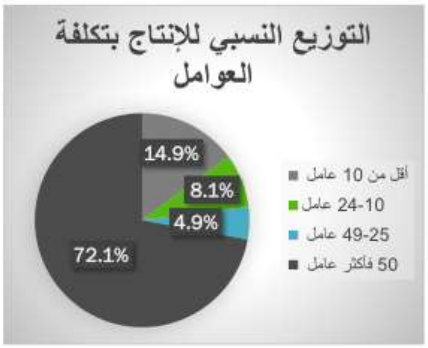

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادى، أكتوبر 2014

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: حقائق وأرقام

التوزيع النسبي للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي طبقا لحجم المنشأة بالقطاع الخاص

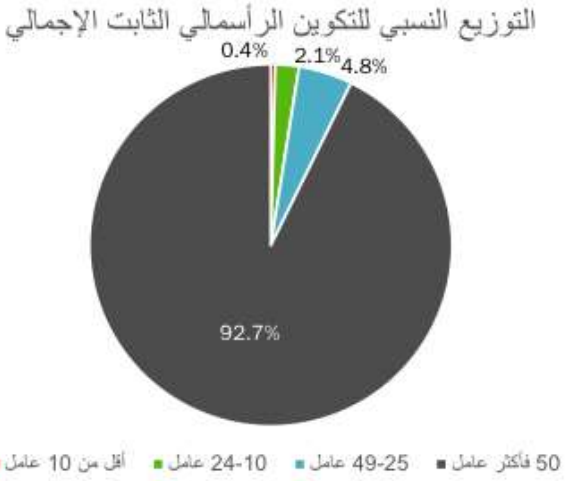

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي، أكتوبر 2014

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: حقائق وأرقام

مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير

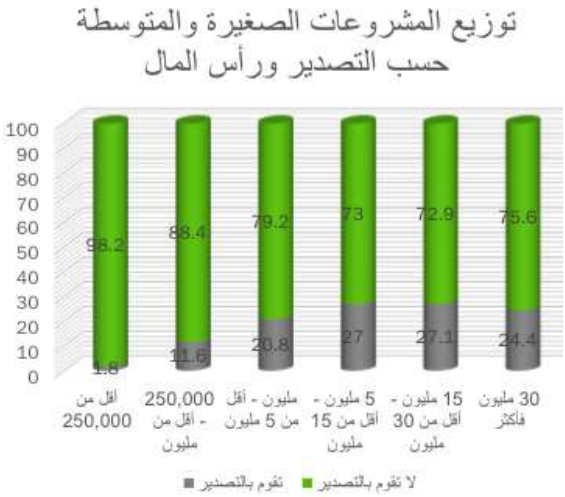

Source: Hala El Said, Exploring the Importance and the Current Status Of Egypt's SMEs, May 2016

أولاً: التحديات المالية وصعوبة الحصول على التمويل

أولاً: التحديات المالية وصعوبة الحصول على التمويل

نسبة تعامل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك في مصر والحصول على تسهيلات بنكية

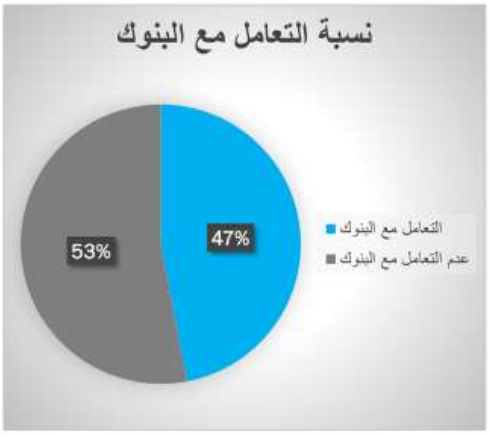

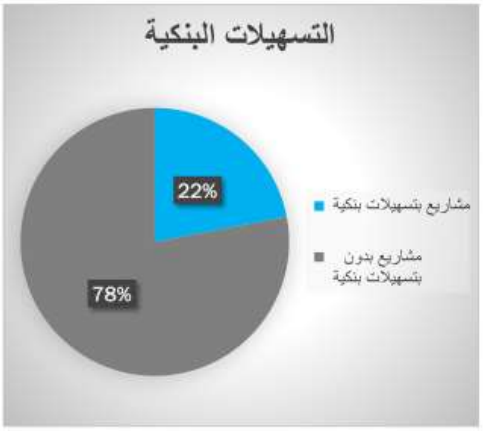

المصدر: المعهد المصرفي، المسح الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2012

أولاً: التحديات المالية وصعوبة الحصول على التمويل

نسبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسهيلات بنكية وحجم رأس المال

أولاً: التحديات المالية وصعوبة الحصول على التمويل

نسبة توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتصدير والتعامل مع البنوك

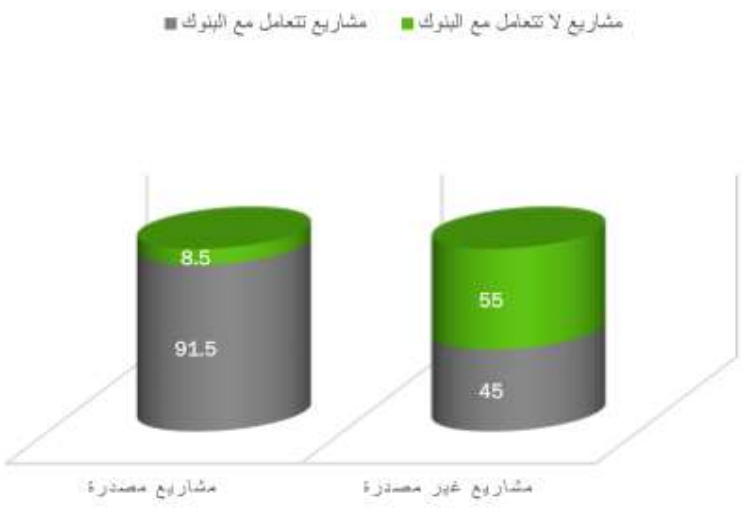

المصدر: المعهد المصرفي، المسح الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2012

ثانياً: التحديات غير المالية

كيفية النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

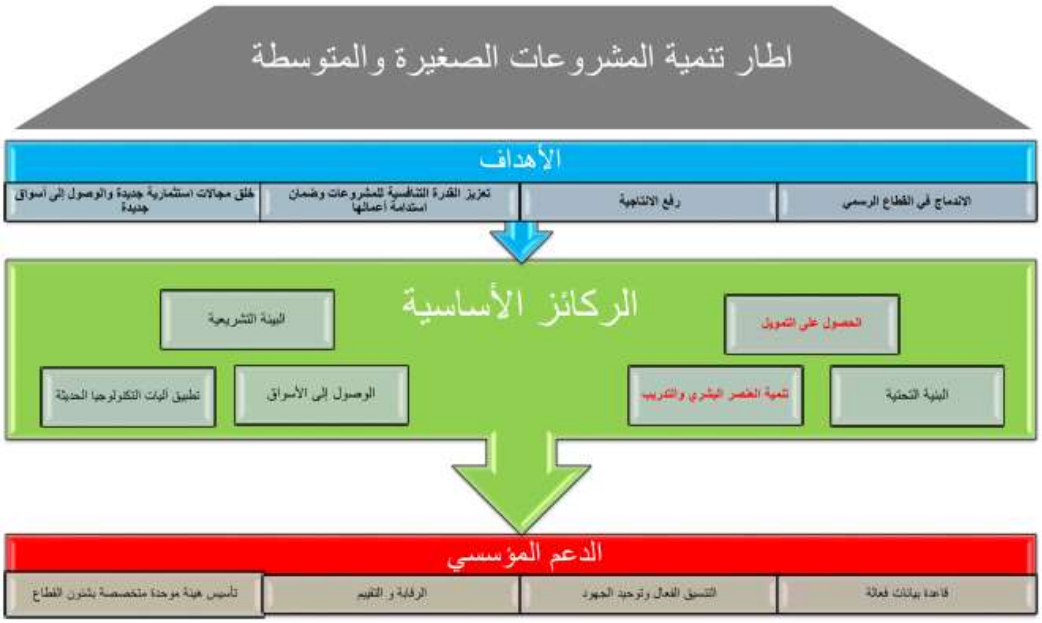

توحيد الجهود من أجل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

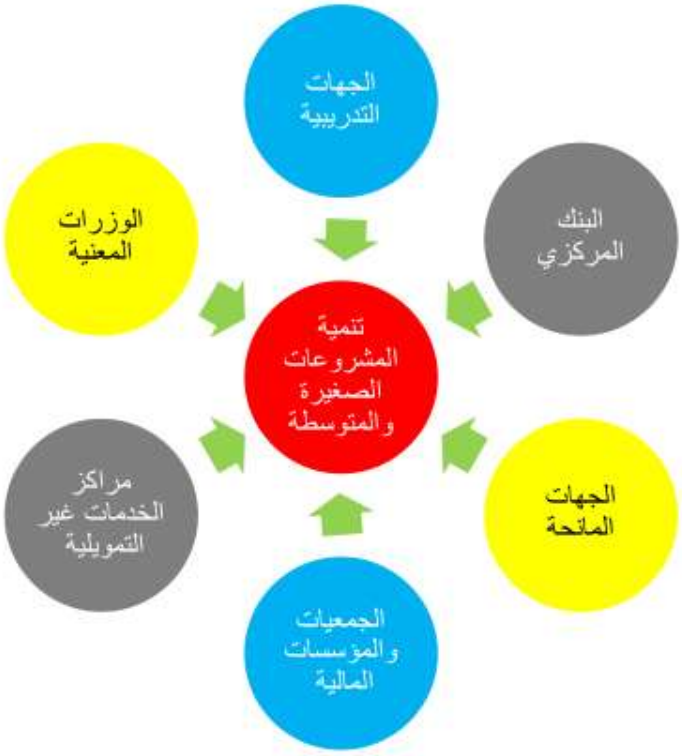

الفصل الرابع : طرق دعم وتمويل المشروعات الصغيرة

المبحث الأول : تمويل المشروعات الصغيرة

يعتبر التمويل من أهم العوامل الحاكمة والمؤثرة على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو وينطبق هذا على الدول النامية والمتقدمة ، وتحصل هذه المشروعات على احتياجاتها التمويلية من عدة مصادر أهمها :-

- **التمويل الذاتي** اعتمادا على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية ، ويتصف قطاع هذه المشروعات في مصر بانخفاض القدرة على الادخار ، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، ويلجأ بعض أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر الائتمان غير الرسمية التي تتصف بارتفاع أسعار الفائدة .
- **الصندوق الاجتماعي للتنمية** والذي أنشئ عام ١٩٩١ لتمويل كافة المشروعات الصغيرة الإنتاجية والخدمية والتجارية والحرفيين ويقدم قروضا ميسرة بأسعار عائد ٧-١٥٪ حسب حجم القرض ويتم منح الائتمان مباشرة أو من خلال البنوك والوزارات والمحافظات والجمعيات الأهلية وغيرها .
- **المنظمات غير الحكومية** ويبلغ عددها أكثر من ١٥ ألف منظمة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وتعانى هذه المنظمات من ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الضخمة من الخدمات المالية لهذه المشروعات نظرا لضعف قدرتها على تعبئة الموارد المالية ، ومن هذه المنظمات جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية ، جمعية تنمية المشروعات الصغيرة ، برنامج مصر للوكالة الكندية للتنمية الدولية، الوكالة الألمانية وغيرها.
- **بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** بدأت في أكتوبر ٢٠٠٧ والتي سوف تساهم في دمج قطاع كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظومة الاقتصاد الرسمي عن طريق القيد فيها وذلك وفقا لإجراءات ميسرة تتناسب مع أوضاعها مما يزيد من كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لهذه الشركات بسبب الالتزامات التي تتحملها لقيدها في البورصة ، ويتيح القيد في البورصة مزايا للشركات الصغيرة والمتوسطة من بينها الحصول على التمويل اللازم وإتاحة الفرصة للاقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات أو زيادة رأس المال ، وقد أعلن مركز تحديث الصناعة عن طرح برنامج لتفعيل بورصة النيل في إطارين أحدهما المساهمة في مشروع قيد هذه الشركات والأخر الدخول في مشاركة مباشرة مع المساهمة بقيمة التمويل .

- **شركات التأجير التمويلي** تعد احد الوسائل التي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على رأس مال متوسط الأجل وفيها يقوم المقرض (بنك أو مؤسسات

تمويلية غير مصرفية) بشراء المعدات ثم يؤجرها إلى المقترضين وذلك من خلال عقود تأجير تحدد طريقة الدفع ويحتفظ المقترض بملكية الأصل وفى نهاية مدة التأجير (٣- ٥سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ محدد ، وقد بلغ اجمالى القيمة التراكمية لعقود التأجير التمويلي في مصر نحو ٢٥,٧ مليار جنيه منذ صدور القانون الخاص بهذا النشاط في عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ .

- **رأس المال المخاطر** يعتبر شكل من أشكال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة طويل الأجل وعادة ما يكون مصدر هذا التمويل كبار المستثمرين أو الشركات الكبيرة التي تقدم الأموال والموارد للمشروعات الصغيرة حتى تتمكن من بدء نشاطها وبموجب هذا التمويل تشارك المشروعات الكبيرة في جزء من ملكية المشروعات الصغيرة (تكون عادة نسبة ٢٠ ٪-٤٠ ٪ من ملكية رأس المال) ولكن دون طرح أسهم في البورصة ويمتاز رأس المال المخاطر عن التمويل التقليدي الممنوح بواسطة البنوك في أن هذا النوع من رأس المال المخاطر مستعد لتقبل درجة عالية من المخاطر ولا يتطلب ضمانات من المقترضيين .
- **صناديق الاستثمار المباشر** حيث تم إنشاء أول صندوق للاستثمار المباشر بين مركز تحديث الصناعة وشركة سى آى كابيتال برأسمال ٢٥٠ مليون جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وسيقوم الصندوق بالإضافة إلى تقديم التمويل لهذه المشروعات بتقديم المشورة المالية والفنية والإدارية والتسويقية لهذه المشروعات، كما يستعد عدد من البنوك لإنشاء صناديق خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- **المانحين الدوليين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** وهم الذين يعملون على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الخدمات التمويلية وغير التمويلية ومن أهم الذين أسهموا في مجال المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة في مصر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وكالة التنمية الكندية ، الاتحاد الاوربى التعاون الالمانى الفني ،الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ، البنك الياباني للتعاون الدولي بنك التنمية الالمانى ،برنامج الأمم المتحدة الانمائى ،ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
- **الجهاز المصرفي** من المتوقع تزايد دور البنوك فى تقديم التمويل والخدمات المساعدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسباب التالية :-

- توافر البنية الأساسية اللازمة لتقديم تلك الخدمات على نطاق واسع ، إذ يبلغ عدد البنوك العاملة في مصر٣٩ بنكا ، يتبعها نحو ٣٣٢٠ فرع موزعة على كافة أنحاء الجمهورية .
- النظم الخاصة بالرقابة الداخلية والنظم المحاسبية التي تمكن من القيام بتنفيذ عدد كبير من المعاملات .
- يتوافر لدى البنوك الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بكافة أعمال منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها وتقويمها .

- تمتلك البنوك شبكة اتصالات وعلاقات بمؤسسات التمويل المحلية والدولية مما يتيح لها توفير خطوط تمويل بشروط تلائم احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- توافر رصيد ضخم من الموارد المالية الذي يتيح تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تنوع آجال القروض المتاحة (قصيرة – متوسطة – طويلة الأجل) .

ويتمثل دور الجهاز المصرفي في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في :-

- تقديم التمويل اللازم بشروط وآجال استحقاق ملائمة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وللقيام بعمليات التوسع والإحلال والتحديث وتمويل رأس المال المستثمر ولأغراض التصدير ومتابعة الائتمان الممنوح بغرض تقويمه والتغلب على الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات .
- توفير التمويل للمؤسسات المالية غير البنكية والتي تقوم بدورها بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- التعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروع البنوك لتسويق قروض الصندوق .
- إنشاء الشركات الداعمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل شركات التمويل التأجيرى والاستعلام الائتماني وضمان مخاطر الائتمان المصرفي والتسويق وصناديق الاستثمار المباشر وغيرها .
- تمويل إنشاء المناطق والمجمعات الصناعية والحرفية.
- توفير الخدمات التمويلية اللازمة لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- المشاركة في تنفيذ برامج تحديث المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة(حاليا برنامج تحديث الصناعة المصرية).
- تخصيص البنوك لجزء من مواردها المالية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- المشاركة في تأسيس شركات خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- استكشاف فرص الاستثمار الجديدة وتوجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة إليها .
- مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفيق أوضاعها مع البيئة .
- مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسويق منتجاتها من خلال الاشتراك في المعارض المحلية والدولية.
- إيجاد صف ثان من المستثمرين ورجال الأعمال الكبار حيث تساعد البنوك صغار المستثمرين على توسيع أنشطتهم وزيادة استثماراتهم.

ويؤدى زيادة دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع قاعدة عملائها وتنويع المخاطر وأوجه الاستثمار مما ينعكس ايجابيا على المحافظ المالية لها .

المبحث الثاني : جهود الجهات المعنية لمساندة المشروعات الصغيرة :

نظرا لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد نال اهتمام كل من المؤسسات البنكية وغير البنكية وكذلك هيئات المعونة و ازداد هذا الاهتمام خاصة في الفترة الأخيرة ويتضح ذلك مما يلي :

- في إطار اهتمام الدولة بتشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرر البنك المركزي المصري إعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي التي تبلغ ١٤٪ ، وذلك اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ ، وهذا القرار يسرى على الشركات التي لا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠ مليون جنيه ، على ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٢٥٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٥ ملايين جنيه .

- في إطار مشاركة البنوك في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية ، سارعت العديد من البنوك المصرية إلى :
  - إنشاء وحدات أو إدارات لهذه المشروعات تقوم بتوفير التمويل اللازم لها وتقديم المشورة الفنية وإجراءات التأسيس وخدمة الشركات والترويج لتغطية رؤوس أموالها وكافة الخدمات المصرفية .
  - تخصيص أموال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- كان البنك المركزي المصري في إطار التخفيف من أعباء ديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تستمر في الإنتاج قد أطلق مبادرة لتسوية مديونيات صغار العملاء ، وذلك بإعفاء المتعثرين الذين تقل مديونياتهم في ٢٠٠٦/١٢/٣١ عن نصف مليون جنيه من ٧٥٪ من اجمالى الدين و ٧٠٪ للمتعثرين الذين تقل مديونياتهم عن مليون جنيه .
- قيام الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بتأسيس مؤسسة اقتصادية أهلية رأسمالها ١٠ ملايين جنيه بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع المحافظات وستعمل هذه المؤسسة من خلال لجانها الفنية على توفير التمويل اللازم والقيام بدور الوسيط بين مؤسسات التمويل التقليدية (البنوك) وغيرها من الجهات المانحة والأطراف المستهدفة التي تحتاج إلى تمويل ولا تعرف كيفية الوصول إليه .

- بدأت وزارة الاستثمار أواخر شهر ديسمبر ٢٠٠٨ في أعقاب الأزمة المالية العالمية في تفعيل برنامج متكامل يستهدف تنشيط دور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في حصول المشروعات متناهية الصغر على التمويل من خلال إدخال نشاط شركات متخصصة في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر.

الفصل الخامس : التنمية الإقتصادية والمشروعات الصغيرة

المبحث الأول : أهمية المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الإقتصادية

تعبر المشروعات الصغيرة هى اصل المشروعات باعتبار نشاتها منذ قديم الزمن ،بينما ظهورالمشروعات الكبيرة خلال القرن الماضى وبصفة خاصة بعد ظهور افكار ادم سميث وما ارتبط بها من قيام المصنع بمفهوم الحديث او المشروع الكبير . ونظرا لاختلاف ظروف المشروعات الصغيرة عن المشروعات الكبيرة ،فقد دعا البعض الى ضرورة وضع مبادى ومفاهيم ملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة . وزادت هذه الدعوة نظرا للاهمية التى تلعبها هذة المشروعات فى دعم المشروعات الكبيرة ،والمساهمة معها فى حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجة العديد من الدول العربية كالامية ،وعدم التوازن الاقليمى ،وضعف الامكانيات المادية –لبعض الدول –بالاضافة الى مشكلة البطالة وما ينتج عنها من تطرف بكافة اشكالة . لذلك اصبحت المشروعات الصغيرة هى موضوع الساعة فى كافة الدوريات القومية العامة والمتخصصة نظرا لارتباطها بمشكلة البطالة التى تتفاقم يوما بعد يوم ،فقد وصلت البطالة فى مصر الى 8٪ ،وفى سوريا الى 15٪، وفى تونس 16.6٪، وفى الاردن الى 15٪، والى 18٪وفى لبنان 19٪فى المغرب ،30٪فى ليبيا .

وبمقارنة هذه النسب بنسبة البطاله باحد الدول المتقدمة التى تلعب المشروعات الصغيرة دروا مهما فى اقتصادها وهى اليابان نجد ان نسبة البطالة بها وصلت الى 4.7٪، حيث تساهم هذه المشروعات فى توظيف ما يزيد عن 70٪من العمالة فى اليابان .وفى امريكا توليد 11.2مليون وظيفة جديدة خلال الفترة من 1995-2000ساهمت المشروعات الصغيرة التى بها اقل من 100عامل ب 84٪منها ، ومن المفروض ان تشكل هذه التجربة وغيرها حافزا منشطا للتنمية فى الدول العربية بحيث يزداد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كقطاع حيوى فى الاقتصاد القومى .

لذلك يعتبرالاهتمام بالمشروعات الصغيرة فى الدول العربية ضرورة ملحة تفرضها ظروف واحداث البيئة الخارجية والداخلية .

المبحث الثاني : دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية في مصر

لا شك أن العديد من المزايا التي تتميز بها المشروعات الصغيرة تعطيها في نفس الوقت القدرة على لعب دور مهم وحيوي في التنمية الاقتصادية. والذي يتمثل بالنقاط التالية:

١-نظراً لأن المشروعات الصغيرة في معظمها كثيفة العمل وتستخدم تقنيات بسيطة، فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل خاص، وبالتالي تساهم في تخفيف مشكلة الفقر.
٢-تساهم المشروعات الصغيرة بنشر الصناعات جغرافياً وتنويع الإنتاج، وبالتالي تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي.
٣-وحيث أن العديد من المشروعات الصغيرة تنتشر في الريف وفي المدن الصغيرة فإنها تلعب دوراً إيجابياً في إعادة توزيع الدخول سواءً من حيث الوظيفة (أي نسبة الأجور إلى الأرباح) أو من حيث الجانب الإقليمي. ففي العديد من التجارب التنموية نمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى تدهور نمط توزيع الدخول، لهذا فإن توسع وانتشار الصناعات الصغيرة يساعد على تخفيف عدم التوازن في توزيع الدخول إضافة إلى تقليل تمركز المشروعات وزحف الريف إلى المدن.
٤-وبما أن المشروعات الصغيرة تتميز باستخدام الموارد المحلية فإنها تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة وقطاع النقل وغيرها. كما أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، وبذلك تحقق الترابط فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة.
٥-والمشروعات الصغيرة تساهم أيضاً في خلق المهارات والقدرات الفنية والإدارية، الأمر الذي يساهم أيضاً في خلق طبقة من المنظمين Entrepreneursالتي تفتقد إليها معظم البلدان النامية.
٦-وتساهم المشروعات الصغيرة (من خلال توليد الدخول) في تشجيع المدخرات التي يمكن أن توجه نحو الاستثمارات الإنتاجية.
٧- وبسبب ارتفاع مستوى الإنتاجية في المشروعات الصغيرة فإنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخصوصاً من خلال علاقات الروابط والتشابك مع نفسها ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

النتائج والتوصيات

النتائج

- نَظَّمَ القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر أمر إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة، ولكنه جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة.

- يُمثل قطاع المشروعات الصغيرة فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة المقبلة مما يحتم على الحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية كبرى، خاصة وأنه يشكل نحو ٨٠٪ من حجم الاقتصاد الكلي، ويستحوذ على نسبة ٨٢ ٪ من الحجم الإجمالي للعمالة.
- تعَد صعوبة الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة في مصر.
- انخفاض أداء الكادر الإداري أحد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر.
- يوجد ضعف في نقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، التي تبنت وطورت رؤية إستراتيجية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة. بالإضافة إلى ضعف الاستفادة والتنسيق بين الدول العربية في نفس المجال.

التوصيات والمقترحات

من خلال البحث يوصي الباحث بالآتي:-
- تفعيل مزايا ضريبية وتأمينية للمشروعات الصغيرة في القانون المصري .
- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- تفعيل دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية "إيدمو في تعزيز التعاون الصناعي بين الدول العربية، ونقل التجارب الناجحة وتبادل الخبرات في مجال إدارة المشروعات الصغيرة. بالإضافة لذلك، الاستفادة من تجارب بعض الدول الناهضة في نفس المجال مثل كوريا والهند وما يسمى النمور الأسيوية.
- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات.
- إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.
- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل مصر وخارجها.

- إشراك الشباب - بقدر الإمكان- في قيادة وإدارة المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى تدريبهم على الإدارة وزيادة خبراتهم ورفع إنتاجيتهم.
- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات الصغيرة، وتذليل هذه العقبات والمعوقات.
- إنشاء حاضنات المشروعات لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.
- يقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة وتفعيل دورها التنموي، وعمل دراسات حالة لأكثر من دولة عربية ونامية كلٌ على حدى مما يعطي عمقاً أكبر لهذا الموضوع، وفرص التنمية الحاصلة من خلاله.